

المطالبة بان الشرط عند الحكم  
او اختلف المطالب بقبضه من ثلثان هذا عند تقابل المطالب عليه ولم يحده المطالب  
لنفي حقه ذكر في فتاوى سمرقند انه لا يبحث وفي التنازل انه يرفع اليد  
لا يبحث في عينه فيكون الدفع اليه كالدفع الي المطالب عليه وهو احتسار  
صدر الشهود وفي الناحية لا يبحث وان لم يرفع الي الكسول ولا في كسيلة  
لا الى الكسيلة من مائة رغبته في الابان

وان حلف باطلاق ان لا يشتكي لاجنه او لغيره من احكام او لغيره  
وعنده صبي لا يعقل وشكاه واسمع الغير الا فخلق امرته من ما صبح  
من الابان

المعاصي والآثره المعصوب فالاجره وليس على الغاصب من سكنى الدار  
وركنى الدارته اجرا كذا في كل عين ركنه في تعطلها منافع الاعيان لا يعقل  
بالغيب ولا خلاف من حرانه القمارى سدحامل  
ولو وصيت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق كسنتان  
ثاني نصف سنتان ولم تكد وثالث كانت اظن اني حامل ولم احضر هذه المدة وطبقت النفقة  
كان لها النفقة من ما صحى وان ولوجها بطلاق المالك نفقة صاحب النفقة  
وان ما ضيفا نفقة بطلاق المالك ثم ارفع ذلك المالك فاحضره طلاق المالك وانما  
بطل الحكم الاول لا يجوز ابطال الحكم الثاني من غير ان الكافي يرفع اليد  
ولو غلطت عليها في الطلاق كسنتان  
لم يرفع اليد من بعد طلاق العدة والانه الحائض طاهرة واليه المدة  
في قوله انما كانا في البستيم فلهذا في الزنى

المطالبة بان الشرط عند الحكم  
او اختلف المطالب بقبضه من ثلثان هذا عند تقابل المطالب عليه ولم يحده المطالب  
لنفي حقه ذكر في فتاوى سمرقند انه لا يبحث وفي التنازل انه يرفع اليد  
لا يبحث في عينه فيكون الدفع اليه كالدفع الي المطالب عليه وهو احتسار  
صدر الشهود وفي الناحية لا يبحث وان لم يرفع الي الكسول ولا في كسيلة  
لا الى الكسيلة من مائة رغبته في الابان